كلية : التربيه الاساسية /حديثة

القسم او الفرع :التأريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : حنين رافع عودة

اسم المادة بالغة العربية : مشكلات عربيه معاصرة

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Arabic problems

اسم المحاضرة العاشرة باللغة العربية: ثورة السادس والعشرين من ايلول ١٩٩٢م

اسم المحاضرة العاشرة باللغة الإنكليزية: Revolution of the 26th of September, 9922: The One

One

... ثورة السادس والعشرين من ايلول ١٩٩٢م :

شهدت اليمن في أواخر حكم الامام يحيى ظهور حركات معارضة تطالب بإصلاح الأوضاع السياسية والاجتماعيه في اليمن الذي تخلف عن ركب التقدم ، بسبب السياسة التي انتهجها الامام يحيى في عزل اليمن عن العالم الخارجي ، وحينما يأست المعارضة لاستجابة الامام لمطالبها ، قامت باغتياله في السابع عشر من شباط عام ١٩٤٨م واعلن عبدالله الوزير نفسه حاكما لليمن غير أن ولي العهد احمد بن الامام يحيى استطاع استعادة عرشه والقضاء على تلك الثورة التي لم تدم سوى خمسة وعشرين يوما .

قامت فرقة من الجيش بقيادة أحمد الثلايا بمحاصرة قصر الامام احمد في تعز في الثالث من آذار عام ١٦٥٥م وتم على اثر ذلك اجباره على التنازل لاخيه الأمير عبدالله بن) بيد ان هذا الانقلاب لم يكن أوفر حظاً من انقلاب ١٩٤٨م إذ تمكن ولي العهد محمد البدر ابن الامام احمد بمساندة القبائل له لاسيما قبيلة حاشد من استرداد الملك والقبض على قادة الانقلاب بعد أربعة أيام من انقلابهم ، فأمر الإمام احمد بإعدامهم وفي الامام يحيى ، مقدمتهم أخيه الأمير عبدالله والعقيد أحمد الثلايا.

بعد فشل الانقلاب واستعادة الامام احمد ملكه ، اعلن عن قيامه بإصلاحات داخلية وخارجية، وبالرغم مما قام به الإمام أحمد إلا أنه لم يتمكن من الحد من نشاط المعارضة التي استمرت في محاولاتها لاسقاط نظامه حيث قام ثلاثة من الضباط اليمنيين في السادس والعشرين من اذار عام ١٩٦١م بإطلاق النار على الإمام أحمد في الحديدة فأصيب بعدة طلقات الا انه نجى من الموت بأعجوبة . نشأ تنظيم الضباط الاحرار في اليمن في اثناء تلك الفترة بقيادة الملازم اول على عبد المغنى . وبدات الاتصالات بين تنظيم الضباط الاحرار داخل وخارج البلد لأسقاط حكم الامام احمد . وتم الاتصال بالضباط المبعدين في مصر والضباط داخل اليمن وكان

عبدالرحمن البيضاني في القاهرة حلقه وصل بين الطرفين ، وقد تعززت صلاته بعناصر المعارضة
المدنية في داخل اليمن كالقاضي عبد السلام صبرة، والقاضي عبد الرحمن الارياني وغيرهما، وبدأت الاجتماعات واللقاءات التنسيقية بين تنظيم الضباط الاحرار وبين العناصر الوطنية الأخرى.

توثبت القوى الوطنية بعد انتشار خبر موت الامام احمد واعلانه رسمياً، والتي كانت تأمل إنهاء حكم الإمامة، ولا سيما الضباط الاحرار والقوى الوطنية المتصلة والمنسقة معه ، وما ان تم دفن الامام احمد حتى بدا التركيز في متابعة مواقف الامام الجديد محمد بن احمد بن يحيى حميد الدين (محمد البدر)
لقب محمد البدر نفسه المنصور بالله وأعلن محمد البدر في خطاب التتويج في برنامجه الاصلاحي بتطوير البلاد، والغى بعض القوانين الاقتصادية وقال إن هدفه الحاق اليمن في ركب التقدم والتحرر ، وأكد أنه سوف يعمل بحزم مطلق من اجل المساواة في الحقوق بين المواطنين، فأصدر عدة مراسيم منها الحفاظ على كل الموظفين الحكوميين والضباط في مناصبهم ليضمن بذلك دعم جهاز الدولة واعلان العفو عن المعتقلين السياسيين والمهاجرين الذي من شأنه ان يضعف المعارضة في البلاد، وانهاء نظام الرهائن الذي سيضمن له استحسان شيوخ القبائل والغاء الديون عن السنوات الماضية الذي من شانه أن يحدث الرضا بين السكان الفقراء في اليمن ، ودفع رواتب الجند والضباط ومتطوعي القبائل الذي من شانه أن يجذب الجيش إلى جانبه وهو القوة الأكثر تنظيما في البلد والوعد بأنشاء المجالس الاستشارية والمجالس البلدية الذي يمكن تفسيره كتحرك وان كان محدود نحو الديمقراطية ، إذ عين عبدالله السلال قائدا عاما للجيش اليمني ورئيسا للحرس الملكي.

ان الاجراءات والبيانات الأولى التي اتخذها الامام الجديد والذي نتظاهر قبل التتويج بانه نصير الاصلاحات كشفت في واقع الامر انه لا ينوي تحقيق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فبعد عدة أيام من تربعه على العرش اعلن في خطابه السياسي في عام ١٩٦٢م الموجه للشعب قوله انه سيحكم اليمن كما حكمها والده وجده) ويذلك يكون قد بدد اخر الأوهام

بأمل الاصلاحات ()، وبذلك ايقن المعارضون ان الاصلاح المنشود في عرف البدر وعرف ابيه ليس سوى مناورة مخادعة وان هذا الاصلاح لا يمكن تحقيقه الا بالتخلص

من الامامة نفسها (").

توافد شيوخ القبائل ولا سيما مشائخ قبيلة حاشد وقبيلة وبيكل الى العاصمة صنعاء لمبايعة الامام الجديد وكانت احداث التمردات الشعبية وما نتج عنها لاتزال حية في اذهانهم، ولذلك قبل ان يتواجه الى قصر البشائر مقر الامام عقدوا اجتماعا تم الاتفاق فيه على ان لا يبايعوا الأمام الجديد الا بعد موافقته والتزامه بتنفيذ المطالب التي حددوها في وثيقة مكتوبة و موقعا عليها من قبلهم ، وقد تم تكليف الشيخ علي عبدالله القوسي بقراءة الكلمة وما اتفق فيها من مطالب ، قبل أربعة أيام من قيام الثورة توجه المشائخ إلى بيت حسن ابراهيم وزير الخارجية الذي كلفه البدر بمهمة استقبال الناس واخذ البيعة منهم، وما أن بدأ الشيخ على عبدالله القوسي يريد المطالب المكتوبة في الوثيقة حتى ثارت ثائرة حسن ابراهيم واعتبر ما تقوم به المشائخ من مطالب خروجاً عن التقاليد وتدخل فيما لا يعنيهم وانه عمل منكر يستحق القصي

العقاب ترك مجال عمله كانت مطالب المعارضة مشروعة ولا تستهدف أكثر من تحقيق العدل وتأمين أبسط الحقوق الشعب، وفي ختام اللقاء بين المشائخ وحسن ابراهيم وزير الخارجية هند الاخير باتخاذ أقصى العقوبات ضد الذين يحاولون فرض مطالب من وجهة نظره ليست هي من حقهم)، وقد احدث ذلك اللقاء رد فعل واسع في الأوساط الوطنية .
خرج المشائخ من المقابلة دون أن يبايعوا الإمام الجديد وكانوا على ثقة بأن وزير الخارجية الحسن سينفذ تهديداته، ولما كان بعض المشائخ يعلم أن هناك تنظيم للضباط الأحرار يعد العدة للقيام بالثورة ضد الإمامة طلب هؤلاء المشائخ اللقاء بعدد من الضباط الاحرار للبحث. في الوضع ، وقد قام الملازمان علي عبد المغني) وصالح على الأشول بأجراء انتقاء مع عدد محدود من المشائخ، وفي الثالث والعشرين من ايلول عام ١٩٦٢ معقد اللقاء بين الطرفين في صنعاء، وقد ابدى المشائخ استعدادهم الكامل للمشاركة مع الضباط الاحرار في تفجير الثورة ، مؤكدين أن معهم أربعين شيخاً بسلاحهم واتباعهم من ابناء القبائل وجميعهم متواجدين في صنعاء، فتم اقرار مبدأ المشاركة وبناءً على ذلك شارك المشائخ المعارضون للإمام في تفجير الثورة.

عندئذ سيتم القضاء على الامام البدر قبل أن يتمكن منهم فوضعوا الخطة وحددوا المهام

ووزعوا الأدوار ، وقد تضمنت الخطة أربع نقاط .
اولاً- محاصرة قصر البشائر مقر الأمام البدر وقصفه واقتحامه.
ثانياً - السيطرة على الاذاعة وإعلان الجمهورية وإعلان مبادئ الثورة .
ثالثا القبض على قادة الجيش الموالين للبدر.
رابعا - محاصرة قصر السلاح والاستيلاء عليه
بدأ تحرك الضباط الاحرار في مساء يوم الثلاثاء في الخامس والعشرين من ايلول عام ١٩٦٢م، بعد انتهاء الاجتماع الأول لمجلس الوزراء برئاسة الإمام البدر في قصر البشائر جرت محاولة اغتيال الامام البدر وهو في طريقه إلى مقر اقامته في قصره من قبل النقيب حين السكري - احد ضباط الحرس الملكي الذي حاول اطلاق الرصاص على الامام ، الا ان زناد البندقية تعطل وتمكن حرس الامام من القبض عليه.

وفي اليوم التالي اعلن الضباط الاحرار ثورتهم وانتصروا على الحكم الامامي، فقامت وحدة المدرعات بقيادة الملازم اول علي عبد المغني بمحاصرة قصر البشائر، وهي جزء من كانت القوة المعدة للهجوم والتي تتكون من ستة دبابات ، اضافة الى عدد من المدرعة بأسلحتها مهمتها حماية تحرك الدبابات اثناء الهجوم على دار البشائر، بدأت الدبابات بأطلاق القذائف على القصر وعلى الطابق الرابع منه بشكل خاص وهو مقر اقامة الامام فتم تيديم جزء كبير منه، وفي الوقت نفسه توجهت مجموعات اخرى من الثوار للاستيلاء على المحطة الاذاعية وعلى مطار صنعاء الدولي.

استمر الحال حتى ظهر اليوم الثاني وقتل ثلاثة من حراس القصر وترك الآخرون مراكزهم من حراس وموظفين وخدم تاركين الامام وحده، ساندت حامية صنعاء والمعارضون الجمهوريون وحاميات تعز والحديدة وحجة والصليف وأب، وقد نجح هؤلاء في الاستيلاء على دار الاذاعة ، في السابع والعشرين من ايلول ، وتم اذاعة البيان الأول للثورة ، كما حدد البيان اهداف الثورة بما يلي :-

اولا- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاته واقامة حكم جمهوري عادل وازالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات
ثانيا - بناء جيش وطني قومي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها .
ثالثا- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً
رابعاً - انشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد انظمته من تعاليم الاسلام الحنيف .
خامساً - العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة .
سادساً احترام مواثيق الامم المتحدة والمنظمات الدولية والعمل على ابداء السلام العالمي والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم المتحدة.

أعلن تنظيم الضباط الاحرار بياناً عبر اذاعة صنعاء عن الغاء نظام الامامة وقيام أول نظام جمهوري عرف بـ (الجمهورية العربية اليمنية)، وأوضح البيان السياسة العامة للثورة فاورد انها جاءت من اجل القضاء على الحكم الفردي المطلق، واقامة حكم جمهوري ديمقراطي اسلامي لدولة موحدة تمثل التطلعات الشعبية وتنظيم جماهير الشعب لبناء الدولة واجهزتها الجديدة وتنظيم الجيش على اس حديثة واحداث ثورات ثقافية تعليمية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتشجيع رأس المال الوطني وعودة المهاجرين الى الداخل والاستفادة من خبراتهم واموالهم، وتمكين الشعب من حكم نفسه بنفسه وان يضع اقدامه على الطريق السليم المؤدي للتطور في جميع المجالات. وفي المجال القومي أكد البيان حرصه على تحقيق الوحدة العربية الشاملة، والتضامن مع الدول العربية فيما تتطلبه المصالحة الوطنية وتدعيم الجامعة العربية وزيادة فعالياتها واقامة علاقات اقتصادية مع جميع الدول العربية، وفي المجال الدولي أكد البيان على مبدأ الالتزام بسياسة عدم الانحياز ومقاومة الاستعمار والتقيد بميثاق هيئة الامم

المتحدة وتأييد مواقفها من أجل السلام. في السابع والعشرين من ايلول ١٩٦٢ تم تشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة القاضي عبدالله السلال ، وقرر المجلس اعلان حالة الطوارئ في البلاد واغلقت الموانئ والمطارات وتم الاستيلاء على اجهزة الدولة ومؤسساتها . وقام الثوار واعدام العشرات من اعضاء النظام الملكي ومن افراد الاسرة المالكة في اليمن ، وفي الثامن والعشرين من ايلول تم تشكيل أول حكومة للثورة وأصبح عبدالله السلال رئيس مجلس الوزراء والقائد للقوات المسلحة، وعبد الرحمن البيضاني نائباً لرئيس مجلس الوزراء.

اذا كان تنظيم الضباط الاحرار في مقدمة من قام بالثورة فأن غالبية القبائل اليمنية انت دوراً بارزاً في محاولات اسقاط نظام الائمة وتغييره الا ان مواقف هذه القبائل تباينت بين مؤيد ومناصر للثورة ومشارك فيها ويمثل غالبية قبائل اليمن بين معارض ومناهض للثورة والنظام الجمهوري.

وضعت ثورة أيلول ١٩٦٢م نيابة لحكم الائمة ، غير انها لن تضع نهاية للصراع العتوي حول السلطة ، فقد تجلى ذلك الصراع في ثمان سنوات من الحرب الاهلية ١٩٦٢ ١٩٦٧م بين الجمهوريين والملكيين وبرز شيوخ القبائل وكبار السياسيين من غير شيوخ القبائل وضباط الجيش بأعلى طبقة اجتماعية، وفتحت ثورة ايلول أمام شيوخ القبائل أفاقاً للتطلع إلى المساهمة في صناعة القرار السياسي بعد ان كان ذلك ممنوعاً ابان العهد الملكي، ففي عبد الامام يحي حميد الدين وابنه الامام احمد لم يكن امام الشيوخ سوى السجون والمعتقلات وهدم البيوت والتشرد وجز الرقاب ، وحين قامت ثورة ١٩٦٢م كان كثير من الشيوخ اما في السجون كالشيخ عبدالله أو هاربين من قبضة الأمام أو مشردين في شتى البقاع.
واجهت الثورة في بداياتها وضعا داخليا صعباً فاتجهت قيادتها الى مهمة تشكيل الهيئات والمؤسسات الجديدة للدولة ففي السابع والعشرين من ايلول عام ١٩٦٢م اعلنت القيادة العليا للجيش عن الاحتفاظ بالسلطة بيدها حتى يحين وقت اجراء انتخابات ، وفي الثامن والعشرين من أيلول من العام نفسه أصدرت القيادة العليا للجيش ثلاثة قرارات أولها هي تشكيل مجلس قيادة الثورة وثانيها تشكيل مجلس الوزراء بقيادة الزعيم عبدالله السلال ويتكون مجلس قيادة الثورة من تسعة أعضاء بزعامة عبدالله السلال، ويتكون مجلس الوزراء من ثمانية عشر وزيراً ويقتضي القرار الثالث بتشكيل مجلس الرئاسة بزعامة محمد علي عثمان، كما سميت الجمهورية من الناحية الرسمية بالجمهورية العربية اليمنية (1) .

وفي الحادي والعشرين من تشرين الأول من عام ١٩٦٢م قام مجلس قيادة الثورة بإعلان الدستور المؤقت للجمهورية محاولا تعزيز السلطة الجديدة والذي يتكون من مقدمة وستة أبواب وبموجب المادة (١١) اصبح عبدالله السلال رئيساً للجمهورية، إضافة إلى شغل منصبي رئيس الوزراء والقائد العام للجيش طيلة المرحلة الانتقالية وكان ذلك بداية لاشتراك شيوخ ورؤساء

الشائر في الاجهزة العليا للدولة اذ لم يقنع المشائخ بمجرد التواجد في مجال قيادة الدفاع الأعلى، وانما يريدون الدخول في جميع الهيئات الحاكمة، ونصت المادة (١٧) من الدستور المؤقت على ان يكون اليمنيون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او العقيدة او المذهب، كما اشار الاعلان الدستوري الى انه سيعد في المرحلة الانتقالية قانون الانتخابات والمناقشة العامة

للدستور الدائم القادم للجمهورية. تم تأسيس مجلس الأمن لشيوخ القبائل بعد شهر واحد من قيام الثورة وذلك في السادس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٦٢م والذي تكون من اثنى عشر شيخاً، و وسعت عضويته بعد فترة الى ثمانية عشر عضواً ، ولأول مرة دخل في عضوية المجلس الى جانب الضباط شخصيات مدنية ، وفي الحادي والثلاثين من تشرين الأول صدر عن الاعلان الدستوري أيضاً ما نصته المادة التاسعة على ان يتألف من شيخ الضمان مجلس الدفاع الوطني ويتكون من مائة وثمانين شيخاً تكون مهمته حماية الحدود وبموجب هذا القرار فأن اعضاء المجلس سيكونون بدرجة وزير ، ولهم مرتبات الوزراء ايضاً .
تم في الخامس والعشرين من نيسان عام ١٩٦٣م ادخال ثلاثة عشر شيخا قبليا في عضوية مجلس الرئاسة المكون من ستة عشر شيخاً ليصبح عدد اعضائه اثنان وثلاثون شيخاً شكل المشائخ ما نسبته ٤١% من مجموع اعضاء هذا المجلس ، وإن معظم شيوخ القبائل الذين فعلوا في عضوية مجلس الرئاسة ينتمون الى قبائل حاشد وبيكل ومنهم الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ قبائل حاشد الذي عينه السلال وزيراً للداخلية في عام ١٩٦٣ م تقديراً للدور الذي العه في الثوري

وصدر قرار جمهوري في السابع والعشرين من نيسان ١٩٦٣ بتأسيس مجالس شيوخ القبائل، وقد شكلت هذه المؤسسات بناء على رغبة تيار التحديث الذي تسلم السلطة بعد قيام الثورة وفي مقدمتهم الرئيس السلال ، الذي ابدى رغبة في التعايش مع القبلية مؤقتا، واجتذابهم اليه من خلال اشتراكهم في هيئات السلطة العليا من أجل كسب دعمهم وتأييدهم للنظام الجمهوري ووقوفهم ضد الملكيين الذين كانوا يحاولون كسب القبائل الى جانبهم من خلال اغرائهم بالمال والسلاح للوقوف ضد النظام الجمهوري، غير ان شيوخ القبائل لم يقبلوا هذه الاستراتيجية فطالبوا في مؤتمر عمران بتحويل المجلس الأعلى لشؤون القبائل الى مجلس شورى

أما عن صدى ثورة ايلول على المستوى الخارجي والاعتراف الدولي بها منذ الايام الأولى القيام الثورة والنظام الجمهوري ، فقد اعترف عدد كبير من الدول بالنظام الجمهوري ففي التاسع والعشرين من ايلول عام ١٩٦٢م بنت اذاعة صوت العرب من القاهرة نبا اعتراف مصر بالجمهورية العربية اليمنية رسمية)، وفي نهاية كانون الأول من عام ١٩٦٢ م ثم الاعتراف بالنظام الجديد من قبل ثلاثين دولة منها الولايات المتحدة الامريكية ، والمانيا الغربية وايطاليا، واستراليا وكندا والهند وباكستان وسريلانكا "سيلان واندونيسيا، وافغانستان والصومال، ومالي، وجميع الدول الاشتراكية ، اما الدول العربية التي اعترفت بالنظام الجديد فهي (العراق ، سوريا، لبنان ،السودان تونس الجزائر)، في حين امتنع كل من (المغرب والكويت ، وليبيا) تحديد موقفها اما السعودية والأردن فقد اعترفتا بالحكومة الملكية في المنفى.